المجلة السعودية
للعلوم الإنسانية

المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
Saudi Journal of Humanities

الإصدار الثالث عشر
المجلد (٤) العدد (٤)
(١- ١٥) ٢٠٢٦

التنمية المحلية في ولاية سكيكة خلال مرحلة ماقبل سنة ٢٠٠٠
مقاربة سوسيو-تاريخية تحليلية في ضوء المعطيات الكمية والحصيلة التنموية المحلية

د/ رابح أشرف رضاونية
(قسم العلوم الاجتماعية –كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية - جامعة ٢٠ أوت –سكيكدة- الجزائر)
تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٦ م

الملخص :

سأتطرق في هذه الورقة البحثية الموسومة بعنوان التنمية المحلية في ولاية سكيكة خلال مرحلة ماقبل سنة ٢٠٠٠ :مقاربة سوسيو-تاريخية تحليلية في ضوء المعطيات الكمية والحصيلة التنموية المحلية الى العديد من القضايا المهمة ، وذلك من خلال لمحة تاريخية عن التنمية المحلية ومعوقاتها، قديما وفي عهد الاستعمار الفرنسي ثم بعد الاستقلال على مرحلتين، فالمرحلة الأولى هي عندما كانت سكيكدة تابعة لولاية قسنطينة والمرحلة الثانية هي عندما أصبحت سكيكدة ولاية، ثم التطرق الى توزيع السكان في ولاية سكيكدة بالإضافة الى توزيع السكان المشتغلين في ولاية سكيكدة لما لذلك من أهمية ، وأخيرا تقييم حصيلة التراكم التنموي المحلي في ولاية سكيكدة من خلال مجالات التنمية المحلية موضوع الدراسة، والتي تتمثل في توزيع السكان في ولاية سكيكدة ،توزيع السكان المشتغلين في ولاية سكيكدة، مجال التربية والتعليم، مجال الصحة، مجال الحماية الاجتماعية، مجال الثقافة والرياضة ورعاية الشباب، مجال السياحة، مجال البناء والتعمير،مجال النقل والاتصال، المجال الزراعي، المجال الصناعي.

الكلمات المفتاحية:

(التنمية، التنمية المحلية ، مجالات التنمية ،التراكم التنموي، الحصيلة التنموية، التحولات الاقتصادية)

Abstract:

This research paper, titled "Local Development in Skikda Province Prior to 2000: A Socio-Historical Analytical Approach in Light of Quantitative Data and Local Development Outcomes," addresses several significant issues. It provides a historical overview of local development and the obstacles it faced—from the pre-colonial era and the period of French colonization through the post-independence era, which is divided into two phases: the first when Skikda was part of the Constantine Province, and the second following its establishment as an independent province (wilaya). The paper also examines the distribution of the population and the employed workforce within Skikda Province, given their critical importance. Finally, it evaluates the cumulative local development outcomes in Skikda across various sectors, including: population distribution, the employed workforce, education, healthcare, social protection, culture and sports (including youth affairs), tourism, construction and urban planning, transport and communications, agriculture, and industry.

Keywords:

(Development, local development, development sectors, cumulative development, development outcomes, economic transformations)

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية من القضايا المركزية في فهم مسارات التحول الاجتماعي والاقتصادي والمجالي للمجتمعات، لكونها لا تقتصر على توفير التجهيزات والخدمات فقط، وإنما ترتبط بقدرة المجال المحلي على تعبئة موارده وإدماج سكانه وتحقيق التوازن بين حاجاتهم وإمكاناته المتاحة ، ومن هذا المنطلق تكتسي دراسة مسار التنمية المحلية في ولاية سكيكدة أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصية موقعها وإمكاناتها الطبيعية والاقتصادية ، فضلًا عن تعاقب تحولات تاريخية وإدارية واجتماعية كان لها أثر واضح في تشكيل بنيتها التنموية.

وقد عرفت ولاية سكيكدة منذ العصور القديمة أدوارًا اقتصادية وتجارية مهمة، غير أن بنيتها المجالية والاقتصادية تعرضت لتحولات عميقة خلال الفترة الاستعمارية، أي قبل أن تدخل بعد الاستقلال مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات إعادة بناء المجال وإدماجه في المشروع التنموي الوطني، وشكل ارتقاؤها إلى مصاف الولايات سنة ١٩٧٤ محطة مفصلية في هذا المسار، حيث تزامن ذلك مع توسع القاعدة الصناعية وظهور مؤسسات اقتصادية استراتيجية مقابل استمرار اختلالات اجتماعية ومجالية تمثلت في النزوح الريفي والتوسع الحضري غير المنظم وتفاوت توزيع التجهيزات والخدمات.

وتبرز مرحلة ما قبل سنة ٢٠٠٠ باعتبارها فترة حاسمة لتشكل ملامح التنمية المحلية في الولاية، إذ تداخل فيها النمو الديموغرافي المتسارع مع التحولات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية وتراجع بعض القطاعات الإنتاجية ، بما أفرز فجوة بين حجم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان وبين

قدرة السياسات التنموية على الاستجابة لها.

وبناء علة ماسبق تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول التساؤل عن طبيعة مسار التنمية المحلية في ولاية سكيكدة قبل سنة ٢٠٠٠ و ما مدى نجاح التراكم التنموي المحقق في الاستجابة للتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجال المحلي، وللإجابة عن ذلك، اعتمدت في هذه الورقة البحثية على مقاربة سوسيو-تاريخية تحليلية تستند إلى قراءة المعطيات الكمية والحصائل القطاعية، وربطها بالسياقات التاريخية والمؤسساتية والمجالية التي حكمت مسار التنمية، بهدف الكشف عن مظاهر التقدم ومواطن الاختلال، وتحديد أبرز المعوقات التي حالت دون تشكل تنمية محلية متوازنة ومستدامة.

أولا: لمحة تاريخية عن التنمية المحلية ومعوقاتها في ولاية سكيكدة:

١-في عهد الفينيقيين والرومان:

إن تاريخ ولاية سكيكدة مرتبط بتاريخ إفريقيا الشمالية لأن هذه المنطقة منذ عدة قرون كانت عرضة للطمع من قبل الشعوب الآتية من وراء البحر الأبيض المتوسط، ولقد أنشأت مدينة سكيكدة من طرف الفينيقيين حيث بنوا مدينة صغيرة على ضفاف وادي صفصاف ولقبوها باسم طبسي (ويقصد بها الصفصاف) نسبة لسهل صفصاف ولكن المدينة الكبيرة لطابسيس نشأت في عام ٤٥ قبل الميلاد.

كما احتلت من طرف اليونان والرومان قديما، وكانت سكيكدة مصدرا طبيعيا للموارد الفلاحية لأنها كانت تمثل جزءًا من نوميديا وذلك بعد انحطاط قرطاج وسقوطها في يد مسينيسا الذي فتحها للتجار اليونان السيسيلين مما جعلها مدينة ذات أهمية كبرى في التبادلات التجارية، وبعد انتصارات سيزار بإفريقيا اتخذت اسما آخر وأصبحت تسمى روسيكادا _ روسيكادا قديما هي جزء من مدينة ستولوا (القل حاليا) ومليف (ميلة) وسرتا (قسنطينة) التابعة لاتحاد المستعمرات الأربعة والتي انفصلت في نهاية القرن الثاني ميلادي وأخذت رزسيكادا استقلالها _وبسرعة أخذت شكل مدينة رومانية وفي عام ١٨٦م نصبت مستعمرة رومانية، وفي هذا العهد أنشئ ميناء سطورة والذي أصبح منفذا للحبوب والتبادل التجاري **(MOHAMED SADEK MESSIKH 1996 P13)**

٢-في عهد الوندال:

وفي عهد كيراتور بدأت مدينة روسيكادا تضعف قوتها ويظهر ذلك من خلال مهاجمتها من طرف الوندال حيث نهبت ثروتها دون تخريبها وتحطيمها، وبقيت مدينة روسيكادا محافظة على نسيجها العمراني ذو الطابع الروماني وميناءها ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية حتى نهاية القرن الخامس الميلادي.

وبدأ خراب روسيكادا –سكيكدة حاليا- وتتوقف معه عجلة التقدم والتطور الاجتماعي الاقتصادي من جراء الأوامر التي أعطاها جيتريك إلى رجاله التي ترمي إلى تخريب كل المدن المهمة –روسيكادا والمدن التي تجاورها- وكان هذا في عام ٥٣٣م مما أدى في نهاية الأمر إلى توقف البناء والتنمية نهائيا فيها لعدّة قرون متوالية (MOHAMED SADEK MESSIKH 1996 P46).

٣-في عهد مجيء الإسلام:

بعد مجيء الفاتحين اعتنق أهلها الإسلام على يد أحيد الله الفاطمي الذي أقنع قبائل اتحادية الكثنة وذلك في عام ٥٦ه، وأعطوا لها اسم جديد هو رأس الوقادة، ونتيجة للاستقرار الذي عرفته سكيكدة في هذا الوقت بدأت من جديد في إعادة البناء وتطور تجارتها وزراعتها وأصبحت فيما بعد –في القرون الوسطى- مرة أخرى مدينة مزدهرة بواسطة تجارتها النسيجية وتجارة الرخام الذي نال شهرة كبيرة في الأسواق المجاورة، ويرجع ذلك إلى "قوة التماسك الاجتماعي ... كان من الشروط الأساسية التي لا غنى عنها لتحقيق النجاح في مجال التقدم الاقتصادي (محمد الخالدي ١٩٨٣، ٣٧).

٤-في العهد التركي:

كما أن مجيء الأتراك إلى المنطقة لم يعرف منه شيء بدقة وتفصيل ، ولكن تمركزوا فقط بالقل وذلك على السهوب وكانت سكيكدة حرة في تسيير إدارتها ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية (MOHAMED SADEK MESSIKH 1996 P55) .

٥-في عهد الاستعمار الفرنسي:

احتلت سكيكدة –رأس الوقادة قديما –سنة ١٨٣٨ من قبل الاستعمار الفرنسي حيث أعطوها اسم فليب فيل (PHILIP VILLE) نسبة إلى الملك الفرنسي لويس فليب، ومنها كان الانطلاق إلى نواحي فليب حيث سهل تمركز نفوذ الاستعمار على سهول الصفصاف بسكيكدة وأصبحت منطقة مستعمرة حقيقية، ولتدعيم الاحتلال الفرنسي أقيمت عدّة مشاريع للتنمية الاقتصادية، منها إنشاء شبكة السكك الحديدية التي تمتد من سكيكدة إلى قسنطينة سنة ١٨٥٩ وبناء ميناء سكيكدة سنة ١٨٦٠ وفتح طريق سكيكدة قسنطينة عام ١٨٧٠ مع بدء انطلاق تشغيل السكة الحديدية، وكذلك إنشاء مراكز كثيرة ذات أبعاد عسكرية اقتصادية وهي: مركز دامرمون (حمادي كرومة) ومركز فالي (حمروش حمادي) وسانت انطوان (الحدائق) وبراكسبور (بوشطاطة) وسانت شارل (رمضان جمال) وقاسطونفيل (صالح بوشعور) وروبارفيل (مجاز الدشيش)، وكذلك عرفت مدينة عزابة نفس الحيوية والاهتمام من طرف المستعمر لتدعيم الاستعمار حيث أنشأ فيها عدّة مراكز وهي جيمابس (عزابة) وقاستو (بكوش لخضر) ولانوى (جندل) وبويار (منزل بنديش) وروبارستو (السبت).

مع العلم أنه في كل مركز يوجد عشرات من المعمرين- عملوا على قتل لناس وتجهيلهم وتفقيرهم مع سلبهم لحقوقهم وحرياتهم وهدم مئات القرى وقتل عشرات الآلاف من الناس- الذين استولوا على الأراضي الزراعية الخصبة حيث طرد الملاك الأصليين إلى الأراضي الجبلية وأعالي الجبال، مما أدى إلى انتشار البطالة والفقر والحرمان بالإضافة إلى انتشار الأمية، كما أدى الاستعمار الفرنسي إلى قتل عشرات الآلاف من سكان سكيكدة وتشريدهم وحرق قراهم ومساكنهم ومصادرة أموالهم وأملاكهم.

٦-بعد الاستقلال:

٦-١-عندما كانت تابعة لولاية قسنطينة:

تعد سكيكدة من المناطق التي لاقت التخريب والدمار من جراء الاستعمار-على سبيل المثال كان في بلدية السبت لوحدها عشرات المعمرين استولوا على أخصب الأراضي فيها- الفرنسي مما أثر فيما بعد الاستقلال على مسيرتها التنموية من جراء المعوقات التنموية المترسبة وبقيت معظم تجمعاتها السكانية –بما فيها من قرى- في عزلة تامة كما استفادتها من المشاريع التنموية الإستراتيجية كان قليلا جدا، وكانت البرامج التنموية متكونة ضمن الخطة التنموية لولاية قسنطينة –كانت سكيكدة دائرة من دوائر قسنطينة- كما أن التنمية المحلية لم يولي لها أي اهتمامات فعلية تلبي الحاجيات الحقيقية للمواطن في سكيكدة، بالإضافة إلى كون التنمية المحلية كانت متضمنة في الخطة التنموية الوطنية الموجهة –هذه الأخيرة التي حدت من برامج التنمية المحلية- حيث لم تستفد سكيكدة بصورة فعلية من مشاريع التنمية إلا عند حلول عام ١٩٧٢ حيث تم إنشاء وحدة تمييع الغاز بسكيكدة.

وحتى نهاية سنة ١٩٧٣ كانت دائرة سكيكدة تعاني من قلة الخدمات على نطاق واسع في عدة مجالات، فنقص المدارس والكهرباء والطرق والمراكز الصحية والأطباء وخاصة المتخصصين وتفشي البطالة والزيادة السريعة في نمو السكان وظهور الأحياء القصديرية ونقص الخدمات المختلفة وعدم توفر النقل...الخ، كما أن الريف ظل في عزلة مستمرة وحرمان دائم مما جعل الكثير من الريفيين يغادرون أراضيهم من أجل تعليم أبناءهم داخل المدن التي تتواجد فيها المدارس القليلة جدا آنذاك.

٦-٢-عندما أصبحت ولاية:

وبموجب الأمر رقم ١٢٤ / ٧٤ بتاريخ ١٢ /٠٧/ ٧٤ المحدد للحدود الإقليمية لولاية سكيكدة انفصلت مدينة سكيكدة –دائرة سكيكدة آنذاك- عن ولاية قسنطينة وأصبحت تضم ٥ دوائر و٢٢ بلدية، وابتداء من هذه الفترة بدأت سكيكدة تهتم بالتنمية المحلية في مجال التعليم والبناء والصحة والزراعة ولكن بوتيرة متباطئة لا توازي التطور الملاحظ في نسبة النمو السكاني من جهة وتضييع مجال زمني ماضي كان بالإمكان أن تنجز فيه الكثير من المشاريع التي يحتاجها المواطن داخل هذه الولاية حتى لا تزداد الهوة بين الحاجيات الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية للمواطنين من جهة وتنمية التخلف من جهة أخرى "لأن مكونات البناء الاجتماعي لا تظل دائما في حالة ثبات، فهي دائما في حالة تغير مستمر لا ينقطع **(السيد الحسيني، ١٩٨٢، ٢٥٠)**.

كما أن التنمية المحلية في هذه الفترة كانت جزء من الخطط الوطنية للتنمية الموجهة ذات الاتجاه المركزي في ظل الفلسفة التنموية الاشتراكية.

والملاحظ على التنمية المحلية في ولاية سكيكدة منذ أن أصبحت هذه الأخيرة ولاية إلى غاية ١٩٨٣ لقد تم إنشاء عدة مؤسسات إستراتيجية "لأن تدعيم البنية التحتية بمؤسسات محلية –لتوظيف الموارد- جديدة كالمدارس والمحلات ومؤسسات الاتصال والشركات والمصانع له أهمية كبرى في توظيف الموارد المحلية المتاحة مادية كانت أم بشرية **(LORENDAHL BENGT 1996 ; 149)** حيث أقامت مركز تحويل الطاقة ووحدة الاسمنت بحجار السود اللذان بدأ الإنتاج سنة ١٩٧٥ ومركز الرخام الذي بدأ في الإنتاج سنة ١٩٧٧ ومؤسسة البلاستيك التي بدأت الإنتاج سنة ١٩٧٩ ومركز الزئبق الذي بدأ في الإنتاج سنة ١٩٨٣ بالإضافة إلى مركز النجارة العام الذي بدأ الإنتاج سنة ١٩٨٤ **(وكالة الأنباء الجزائرية، ١٩٨٥، ٨٣)** وذلك بعد التقسيم الإداري الثاني الصادر بتاريخ ٠٢ / ٠٢ / ١٩٨٤ والذي أصبحت من خلاله ولاية سكيكدة تقدر مساحتها ٤١٣٧,٦٨ كم^{٢} بعد ما كانت ٤٧٤٨ كم^{٢} وهذا راجع إلى انضمام بلدية شطابي إلى ولاية عنابة وبلدية زيغود يوسف إلى ولاية قسنطينة، كما أنشأت ١٩ بلدية جديدة وثماني دوائر أخرى حيث أصبحت ولاية سكيكدة تتكون من ٣٨ بلدية و١٣ دائرة.

كما أن التنمية المحلية في ولاية سكيكدة لم يكن في وسعها التحكم في مجرى التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ انطلاق إنشاء المؤسسات الصناعية بالمنطقة، ونتيجة للسياسة التي انتهجتها الجزائر المتمثلة في الاهتمام بالتصنيع وإهمال الزراعة أصبحت هذه الأخيرة تشكل عامل جذب للنازحين من الأرياف مما أدى إلى تزايد ظاهرة النزوح الريفي التي أدت إلى ظهور أحياء قصديرية عديدة، والتي كانت من أبرز السمات التي لازمت التنمية المحلية في ولاية سكيكدة، بالموازاة مع عوامل الطرد التي بعثت باستمرار على تدهور الأراضي بالإضافة إلى تقليص مساحات الأراضي المخصصة للزراعة التي غزاها الاسمنت المسلح بطرق عشوائية ارتجالية غير مخططة أدت فيما بعد إلى أزمة تنموية على المستوى المحلي ومنذ ذلك الوقت بدأت التنمية المحلية تفقد توازنها الطبيعي.

ونظرا لغياب العقلنة والرشادة في التخطيط والتسيير والتقييم بالإضافة إلى الإهمال واللامبالاة والمصالح الخاصة والبيروقراطية ...الخ، أدى ذلك إلى اختصار المسافة لحل بعض المشكلات على حساب مستقبل التنمية المحلية في الولاية مما أدى إلى نمو عمراني غير منظم ساهم أكثر في تنمية التخلف لكثير من المجتمعات المحلية التي تتواجد في ولاية سكيكدة -٣٨ مجتمع محلي في حالة التمايز و١٣ مجتمع محلي في حالة التمركز ومجتمع محلي واحد في حالة التضامن، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ مجتمع محلي في حالة ما قبل التمايز-

والذي بين ذلك هو أن الكثير من البلديات في ولاية سكيكدة استثمرت أموالا كثيرة وجندت لها طاقات هائلة، فبالرغم من ذلك لم تبلغ التنمية المحلية أهدافها المرسومة بسبب ضعف التأطير ونقص وسائل الإنتاج المادية والبشرية، ومثال ذلك بناء قاعات للعلاج ومراكز صحية في مناطق نائية وفقيرة دون توفير بعض الأولويات كالطرق والكهرباء والنقل، وتلك المدرسة التي بنيت في أعالي الجبال أين يقتصر نشاطها على الأيام المعتدلة لأن المطر والثلوج والوديان والأوحال تمنع الأساتذة والتلاميذ من الدراسة.

كما أن سوء استغلال الموارد المائية وتعبئتها في التنمية المحلية تعد أبرز المعوقات للتنمية المحلية في ولاية سكيكدة وهي أصل العوامل الرئيسية في العزوف عن خدمة الأرض.

كما أن التنمية المحلية منذ أن أصبحت سكيكدة ولاية حتى سنة ١٩٩٨ تعاني من نفس المشكلات والمعوقات التي تعاني منها التنمية المحلية في كل ولايات الجزائر تقريبا، أو التي تعاني منها التنمية في الجزائر بصفة عامة ولاسيما في ظل تدهور أسعار البترول والجفاف الذي مس الولاية سنوات عديدة

حيث أدى إلى تراجع المنتوج الزراعي، كما أن التوجهات الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الاقتصادية وحل المؤسسات العمومية أفسدت الإستراتيجية التنموية على مستوى الولاية حيث أضعفت من قوتها الاقتصادية وذلك من خلال تطهير ٣٢ مؤسسة محلية تتسع إلى ٤١٣٣ عامل، وأدت عملية التطهير هذه إلى حل ٢٢ مؤسسة تشمل ٢٠٩٤ عامل بقرارات وزارية منذ ١٩٩٤ إلى غاية ١٩٩٧ ووجهت ملفات ١٣٧٩ عامل إلى الصندوق الوطني لمنح البطالة و٦٦ عامل إلى الصندوق الوطني للمعاشات، كما مست الخصخصة ١٠ مؤسسات عمومية محلية تشمل ٢٠٣٣ عامل من بينها ٦ مؤسسات تشمل ١٦٦٠ عامل قد حلت من طرف الشركة القابضة (HOL DING) **(تقرير حصيلة عملية تطهير المؤسسات المحلية بسكيكدة، ١٩٩٨، ٠٥)** بالإضافة إلى نقص التمويل وقلة الإمكانات المادية للولاية بالإضافة إلى عجز كل بلديات ولاية سكيكدة تقريبا.

كما أن المديونية الجزائرية وخدمة ديونها أثرت هي الأخرى على مسيرة التنمية المحلية ،مما أدى الى ضعف الإنفاق على برامج التنمية في سكيكدة ،حيث أصبحت الميزانية المخصصة لها غير قادرة على تحقيق انطلاقة تنموية مما أدى إلى انتشار البطالة وبالتالي قلة المشاركة في التنمية المحلية بالإضافة إلى ظهور الكثير من الظواهر المرضية داخل المجتمع كالرشوة والمحسوبية والاختلاسات واحتلال المناصب من أجل تحقيق الأغراض الخاصة وكذلك عدم المراقبة والمحاسبة والتهرب من دفع الضرائب والتحايل على القانون، وعدم قيام المؤسسات المحلية كالبنوك ووكالات التشغيل بوظائفها المنوطة بها، بالإضافة إلى ضعف أجهزة التخطيط وعدم تكامل جهود الساهرين على التنمية المحلية مما جعلها تنمو في اتجاه معاكس للتقدم والتغير الإيجابي، مما جعل الكيمياء الاجتماعية تفقد مكانها من خلال

هيمنة الأنساق اللاوظيفية داخل المجتمع الايكولوجي التي لم تعترف للإنسان بأنه محور عملية التنمية المحلية ومحور كل تنمية –أي التنمية من أجل الإنسان-

والملاحظ كذلك أنه رغم عدم توافر المشاريع بالقدر الذي يضمن المشاركة في التنمية المحلية لكل مواطن، فإن ذلك رافقه زيادة كبيرة في نمو السكان حيث أنه ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٧ ازداد سكان ولاية سكيكدة من ٦١٨٧٦١ إلى ٨٨٩٣٦٧ أي بزيادة تقدر بـــ ٢٧٠٦٠٦ نسمة أي بنسبة نمو خلال العشر سنوات الأخيرة تساوي تقريبا ٤٪ وبزيادة افتراضية تقدر ٢٧٠٦٠,٦ نسمة في السنة.

كما أن عدد العمال سنة ١٩٨٧ كان يقدر ١٠٨٨٠٠ عامل من بين ١٤٤٩١٠ فرد بالغ سن العمل في حين أن عدد العاملين سنة ١٩٩٧ يقدر ١٣٥٩١٥ عامل أي بزيادة ٢٧١١٥ منصب شغل خلال ١٠ سنوات أي بزيادة ٢٧١١,٥ عامل كل سنة، وهذه الزيادة تعد ضعيفة جدا مقارنة مع نسبة الزيادة السكانية خلال كل سنة والتي تقدر من خلال هذه الإحصاءات بنسبة افتراضية تساوي ٢٧٠٦٠,٦ نسمة.

فهذا الجانب الأساسي من المؤثرات يبين لنا بأن عملية التنمية المحلية في ولاية سكيكدة تعيش حاليا مرحلة أزمة التنمية، لذا فهي تبحث عن تشكل جديد من أجل انطلاقة تنموية جديدة وهذا الأمر يعد جد صعب خاصة عندما غادر الكثير من الريفيين أراضيهم وباعوا ممتلكاتهم من جراء ظاهرة العنف والإجرام الذي عرفته الجزائر بصفة عامة وولاية سكيكدة بصفة خاصة، والذي كلف الولاية أموالا كثيرة حدت من وتيرة التنمية بنسبة تقدر حوالي ٥٤٪ من برامج التنمية المحلية والنمو الحقيقي للولاية، بالإضافة إلى أن التجمعات السكنية الريفية أو القرى التي أخذت تتطور نوعا ما، فإن هذا التطور لم يأخذ في الحسبان مدى قابلية هذه التجمعات الاجتماعية للتمدن وهذا ما يزيد في الخسارة للفائض الاجتماعي والاقتصادي بطرق غير مباشرة تظهر عواقبها فيما بعد.

كما أن الحاجيات الحقيقية للمواطن داخل ولاية سكيكدة لم تلب بعد ويظهر ذلك من خلال هذه الدراسة حيث نقص الأطباء والمرافق الرياضية وبيوت الحضانة وساحات اللعب بالإضافة إلى أزمة السكن وتدهور سوق العمل وغير ذلك من الاحتياجات الحقيقية التي لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها كالتعليم والإعلام والثقافة ...الخ، ويظهر هذا من خلال تحليل وتقييم حصيلة التنمية المحلية في ولاية سكيكدة إلى غاية ١٩٩٨ عبر ثلاث أنواع من المجتمعات المحلية في حالات مهتلفة من التطور فيما بعد.

ويمكن القول أن التنمية المحلية في ولاية سكيكدة مازالت تعترضها الكثير من المعوقات ولاسيما عندما أصبحت الجزائر تعيش أزمة تنموية حادة، كما أن التخطيط والتمويل والمشاركة والتقييم للتنمية المحلية في سكيكدة يتم بنفس الكيفية التي تتم في كامل ولايات الوطن وأنه لا مكانة للامركزية في هذه المكونات الأربعة للفعل التنموي المحلي، إذ أن القرارات الفوقية والأوامر المركزية هي التي مازالت توجه التنمية المحلية في كافة جهات الوطن دون مراعاة الخصوصيات الإيكولوجية للمجتمعات المحلية وإمكاناتها الحقيقية والمجالات الجديرة بالتنمية، فكم من ولاية كانت لها أراضي خصبة وإمكانات سياحية هائلة تحولت بفعل الإسمنت وغازات المصانع والنفايات إلى مدينة تهيمن فيها الأمراض والبطالة والحرمان والإجرام...الخ، لذا يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية في ولاية سكيكدة هي صورة طبق الأصل لمعوقات التنمية المحلية في الجزائر.

ثانيا: تقييم حصيلة التراكم التنموي المحلي في ولاية سكيكدة

١-توزيع السكان في ولاية سكيكدة:

قدر عدد سكان ولاية سكيكدة إلى غاية ١٩٩٧/١٢/٣١ حوالي ٨٨٩٣٦٧ أي بزيادة قدرها ٢٥٠٨٦ نسمة مقارنة مع سنة ١٩٩٦ أي بمعدل نمو يصل إلى ٣٪ تقريبا وبكثافة سكانية تصل إلى ٢١٥ نسمة /كم٢، مع العلم أن سكان الحضر يبلغ تعدادهم ٤٠٨٦,٥١٩ نسمة أي بنسبة تحضر تساوي ٥٤,٧٠٪ كما يبلغ عدد سكان الريف ٤٠٢٨٤٨ نسمة أي بنسبة ٤٥,٣٠٪ من مجموع سكان الولاية.

ويبلغ عدد الأسر بولاية سكيكدة ١٣٣٠٧٢ أسرة منها ٧٤٣٩١ أسرة تسكن الحضر أي بنسبة ٥٥,٩٠٪ من مجموع أسر ولاية سكيكدة، وهنا نستنتج بأن المعدل المتوسط لعدد أفراد الأسرة الحضرية يساوي ٦,٥، أما المعدل المتوسط لعدد أفراد الأسرة الريفية على مستوى الولايات يكون في حدود ٦,٨ تقريبا وذلك من خلال تقسيم عدد السكان على عدد الأسر في الحالتين السابقتين **(تقرير مديرية الصحة والسكان (أ). ١٩٩٧. ٠٣-٠٥)** كما قدر عدد المواليد في ولاية سكيكدة سنة ١٩٩٧ حوالي ١٦٣٢٧ منهم ٨٤٢٨ ذكور كما بلغ عدد الوفيات في نفس السنة ٣١١١ منهم ١٤٤٩ من الإناث، وبلغ عدد المواليد الأموات ٤٢٢ حالة من بينهم ٢٢٩ ذكور **(تقرير مديرية الصحة والسكان (أ)، ١٩٩٧، ٦)** كما قدرت الوفيات عند الأطفال الذين يقل سنهم عن سنة واحدة ٥٥٦ حالة وفاة **(مديرية الصحة والسكان (ب)، ١٩٩٨، ٠٩).**

٢-توزيع السكان المشتغلين على مستوى الولاية:

يبلغ عدد السكان الذين يشتغلون في ولاية سكيكدة ١٣٥٩١٥ عامل موزعين على عدة قطاعات، حيث نجد ٤١٢٩٩ عامل بقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري وحوالي ١٤٠٦٣ عامل بقطاع الصناعة، وكذلك ٧١٥٦ عامل بقطاع التربية و٣٣٩١٤ بقطاع التجارة و٣٥١٦ بقطاع الصحة وكذلك ٤٤٢٣ في قطاع المصالح الخدماتية، و٣٥٢٨ في قطاع النقل بالإضافة إلى ٣٢٨٨ عامل في قطاع الصناعة الحرفية و٧٤٦ عامل في قطاع البريد والمواصلات.

مع العلم أن الوكالات المحلية للعمل بولاية سكيكدة أحصت ١٤٦٧٧ طلب عمل للحائزين على الشهادات خلال سنة ١٩٩٧، وكذلك ٥٢٣٤ طلب عمل بدون شهادة مقابل وفرة للعمل تساوي ٦٩١ منصب شغل منها ٤٣٢ منصب يتطلب شهادة و٢٥٩ منصب بدون شهادة **(تقرير مديرية الشغل بولاية سكيكدة، ١٩٩٧، ٧)**

أما بالنسبة لتشغيل الشباب فيوجد حوالي ٣٥٩٧ من بينهم ١٨٧١ من البنات، وهو موزع حسب عدة قطاعات حيث نجد حوالي ٤٦ فرد في قطاع البناء والأشغال العمومية وكذلك ٤٩ فرد في قطاع الصناعة و١٠٥ في مصالح خدماتية أخرى وأيضا ٣٣٩٧ في قطاع الإدارة **(تقرير مديرية الشغل ١٩٩٧، ٠٥)**

٣-مجال التربية والتعليم:

يقدر عدد تلاميذ الطور الأول والثاني في ولاية سكيكدة ١٢٧٦٥٠ منهم ٥٩٤٢٤ من البنات ويؤطرهم ٤٦٢٣ معلم منهم ٢١٦٥ معلمة، أما عدد تلاميذ الطور الثالث فيقدر ٥١٨٩٠ منهم ٢٤٧٧٥ إناث يؤطرهم ٢٧٣١ أستاذ منهم ١٤٦٣ أستاذة ويقدر عدد تلاميذ التعليم الثانوي ٢٥٨١٧ تلميذ منهم ١٤٩٤٢ بنات، يؤطرهم ١٥٢٣ أستاذ من بينهم ٦٤٦ أستاذة.

كما يوجد حوالي ٤٣٨ مؤسسة تعليمية مخصصة للطور الأول والثاني تتكون من ٣١٨٣ قسم بقدرة استيعابية إجمالية تصل إلى ١٩١٠٠٠ مقعدا، أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية المخصصة للطور الثالث فتقدر ٨٧ مؤسسة تتكون من ١٤٢٠ قسم بقدرة إجمالية تصل إلى ٥٤٨٤٠ مقعدا، أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية المخصصة للطور الثانوي فيقدر ٣٥ مؤسسة تتكون من ٧٦١ قاعة بقدرة استيعابية تصل إلى ٣٢٩٤٠ تلميذ ويوجد بولاية سكيكدة ٤ متاقن تتكون من ٩٩ قسم يوجد بها ٢٥٩٨ تلميذ من بينهم ويؤطرهم ٣١٤ أستاذ من بينهم ١٣٠ أستاذة، والذي يلاحظ على هذا الطور هو أنه يعاني اكتظاظ كبير أكثر من الأطوار الأخرى وأن هذا الاكتظاظ سيمتد إلى غاية ٢٠٠٧ **(تقرير مديرية التربية، ١٩٩٧، ٠٣-٠٥)** وهذا في حقيقة الأمر يؤثر على التحصيل العلمي للطلبة في الطور الثانوي ولذا يظهر انخفاض نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا بولاية سكيكدة حيث بلغ عدد الناجحين ٢١٤٦ سنة ١٩٩٧ منهم ١٢٦٤ من البنات.

أما بالنسبة للتكوين المهني فيوجد في ولاية سكيكدة ٩٣ قاعة تستوعب حاليا ٣٣٥٠ من المتكونين أما بالنسبة إلى عدد المشاغل المستخدمة في التكوين فتقدر ٩٨، بالإضافة إلى مخبر واحد في ولاية سكيكدة.

كما يوجد في ولاية سكيكدة معهدا للعلوم القانونية والإدارية ومعهدا للإعلام الآلي ومعهدا للهندسة المدنية ومعهدا للهندسة الكهربائية وكل هذه المعاهد جديدة النشأة، ويوجد كذلك في سكيكدة مدرسة للتكوين الشبه طبي والمعهد التكنولوجي للتعليم ومعهد التكوين البتروكميائي، وتسعى ولاية سكيكدة الآن إلى إضافة الكثير من التخصصات الجديدة في كل سنة ومحاولة ربطها بالمجتمع لأن الجامعة هي مخبر المجتمع تساهم في تطوره وتتلقى من جهة أخرى نتائج ذلك التطوير فتقحمها وتقيمها وتتنبأ بمصيرها.

٤-المجال الصحي:

يوجد في ولاية سكيكدة ٦ مستشفيات و١٣ عيادة متعددة الخدمات و٢٥ مركز صحي و١٤٠ عيادة طبية ويوجد في ولاية سكيكدة ١٠٦ طبيبا منهم ٥٤ خواص وكذلك ٢٠٧ طبيب أسنان منهم ٧٨ خواص وكذلك ١٤٥ صيدلاني منهم ١٣٤ خواص وهناك مجموعة من الاختصاصات الموجودة بالقطاع الخاص بولاية سكيكدة ولكنها غير كافية.

كما أنه منذ ١٩٩٣ وصل عدد المصابين بالسرطان في ولاية سكيكدة إلى ٩٥٣٤ حالة وأكثر من ٨٠٠ حالة فقر الدم و٧٥ حالة خاصة بالقصور الكلوي وعدد مرتفعا بالنسبة لأمراض القلب وتصلب الشرايين بالإضافة إلى ٣٥٠ حادث مرور خلف الكثير من القتلى والجرحى الذين يتطلب علاجهم أموالا طائلة (كما يوجد حوالي ٨٧٩ حالة مرض مسرح عليها إجباريا موزعة على ١١ نوع من الأمراض) وتشمل التغطية الصحية على مستوى ولاية سكيكدة الآسرة الاستشفائية بحوالي ١٠٦ سرير لكل /١٠٠٠ ساكن والضعف يبقى مسجلا على ولاية سكيكدة ومطروح بحدة بتمالوس، وتوجد عيادة متعددة الخدمات لكل ٦٨٤١٢ ساكن ومركز صحي لكل ٣٥٥٧٤ ساكن وقاعة علاج لكل ٦٣٠٧ ساكن، وجراح لكل ٤١٠٠ ساكن وشبه طبي لكل ٤٤٢ ساكن، ويقدر العجز بـــ: ٤٥ طبيب مختص على مستوى ولاية سكيكدة، وهذا حسب آخر إحصاءات نهاية سنة ١٩٩٨، والملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا المجال هو قدم التجهيزات الطبية مع عدم تجديدها، والعطب المتكرر لهذه الآلات مما يؤثر سلبيا على السير الحسن للمؤسسات الصحية بالإضافة إلى عدم وجود قطع الغيار وغياب الصيانة الوقائية والاستعمال اللاملائم واللامشروط لهذه الآلات.

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بالإنجاب وتباعد الولادات وصحة الأمهات والأبناء في ولاية سكيكدة فنلاحظ أن مجموع النساء اللواتي أنجبن في سن بين ١٥-١٩ سنة عددهن ٢٣ حالة إنجاب، و٦٢٤ حالة إنجاب لمن هن في سن بين ٢٠-٢٤ سنة، و١٩٤٦ حالة إنجاب لمن هن في سن بين ٢٥-٢٩ سنة، وكذلك ٢٨٤٦ حالة إنجاب لمن هن في سن بين ٣٠-٣٥ سنة بالإضافة إلى ٢٦٤٥ حالة إنجاب لمن هن في سن بين ٣٥-٣٩ سنة وكذلك ٣٠١٤ حالة إنجاب لمن هن في سن ٤٠ سنة إلى ما فوق ليصبح عدد حالات تباعد الولادة حسب ٤ قطاعات صحية لثلاثة مجتمعات في حالة

التمركز (عزابة، حروش، تمالوس) ومجتمع واحد في حالة التضامن تساوي ١١٠٩٨ حالة إنجاب، كما بلغ عدد المواليد الأموات حسب المراكز المذكورة سابقا ٤٥٦ حالة وفاة بعد الولادة بالإضافة إلى وفاة ٦ أمهات كما سجلت ٩١٢ حالة إجهاض، مع العلم أن هناك حالات أخرى خارج المستشفيات غير مسرح بها وبالتالي تبقى صحة الأمهات والأبناء في خطر مستمر.

ويوجد في ولاية سكيكدة أيضا ١٢ مخبر للتحاليل الطبية من بينها ٦ للخواص، وتجدر الإشارة إلى أنه من بين ٤٥٠ تحليل للمياه هناك ١٦٠ نتائجها سلبية وقدرت نسبة التلوث ٣٥,٥٥٪ وأن من ضمن ٣٩٥٨ عينة وجد الكلور في ٣٠٨٧ وقدرت نسبة وجود الكلور في الماء ٧٧,٩٩٪ مما يبقي المراقبة للمياه إجبارية ومكثفة وخاصة مع حلول الموسم الصيفي **(تقرير مديرية الصحة والسكان (ب). ١٩٩٨. ٠١-٠٦)** وهذا ما يكلف أموالا باهظة وجهود كبيرة متكررة ما دامت الكثير من المشاريع تنجز على حساب مشاريع تنموية أخرى، حيث نجد ما يحققه مشروع ضخم من فائدة، فإن هذه الفائدة لا تقدر نصف الخسائر التي تلحق بقطاع واحد من جراء التخطيط السلبي وعدم تقدير الاحتياجات الفعلية للتنمية المحلية التي تحافظ على صحة الإنسان بالدرجة الأولى **(تقرير مديرية الصحة والسكان (أ)، ١٩٩٧، ٠٢-١٢)**.

٥-مجال الحماية الاجتماعية:

يوجد في ولاية سكيكدة مركزا واحدا مخصص للمعوقين ذهنيا بعزابة –مجتمع في حالة تمركز- يبعد عن مقر الولاية بحوالي ٣٢ كلم، ويتسع هذا المركز إلى ١٢٠ شخص ويوجد به حاليا ١١٥ شخص كما توجد دار للحضانة بولاية سكيكدة بمقر بلديتها –مجتمع في حالة التضامن- يوجد بها حاليا ٣٠ شخصا، وكذلك دار للعجزة يوجد بها ١١٠ شخص، كما توجد مدرسة للصم والبكم بالقل –مجتمع في حالة تمركز- تتسع إلى ١٢٠ شخص كما يوجد حوالي ١٨ مركز للضمان الاجتماعي، وبالتالي فإن هناك نقص كبير على مستوى ولاية سكيكدة فيما يخص مراكز الحماية الاجتماعية لأنها لا تلبي إلا حاجيات شريحة صغيرة جدا بالنوعية **المطلوبة (مديرية الحماية الاجتماعية، ١٩٩٧، ٠٤)**.

٦-مجال الثقافة والرياضة ورعاية الشباب:

يوجد في ولاية سكيكدة مركب واحد متعدد الرياضات وكذلك ٥ قاعات متعددة الرياضات، وقاعة مخصصة للتربية البدنية والرياضية وحوالي ٧٧ ساحة مخصصة للعب، وقاعة رياضة واحدة مهيأة وملعبين لكرة المضرب، أما عدد ملاعب الدوائر فيوجد ملعب واحد فقط، بالإضافة إلى ٥ ملاعب بلدية و٣ ملاعب مخصصة للكرة الحديدية ومركب خاص بالفروسية كما يوجد في ولاية سكيكدة ٥ معسكرات للشباب ودار شباب واحدة ومركز ثقافي واحد، ومن خلال هذه المعطيات يتبين بأن هذه المجالات الثلاثة السابقة الذكر في حاجة إلى تنمية والاعتناء بها أكثر لأن المرافق الموجودة حاليا مازالت لا تغطي الحاجيات الفعلية على مستوى الولاية.

٧-مجال السياحة:

يوجد في ولاية سكيكدة ٤ فنادق مرتبة تتكون من ٢٧٢ غرفة بقدرة استيعابية إجمالية تصل إلى ٥١٣ سرير، اثنان منهم عموميان هما فندق السلام وبوفارون واثنان للخواص هما فندق المنار وفندق القصر الأخضر ويوجد كذلك ٦ فنادق غير مرتبة كلها خواص تتكون من ٢٠٣ غرفة بقدرة استيعابية إجمالية تصل إلى ٣٢٧ سرير، لذا فإن نقص الفنادق يبقى مسجلا في ولاية سكيكدة.

وهذا يعد من المؤشرات التي تبين أن القطاع السياحي في سكيكدة مازال متدهورا ولم يعرف نموا بعد، رغم أن سكيكدة لها إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة فيها بفضل موقعها وثرواتها الطبيعية وبعض الآثار السياحية كالمسرح الروماني العتيق والخزائن المائية الرومانية –الدولمان بتمالوس- كما توجد عدة وكالات ودواوين سفر **(تقرير مديرية السياحة، ١٩٩٧، ٠٥)** ولكنها غير كافية وربما يرجع هذا إلى كون السياحة في سكيكدة مازالت متخلفة.

٨-مجال البناء والتعمير:

يوجد في ولاية سكيكدة حوالي ١٣٧٨٤٥ مسكن وحوالي ٦٦٧٦ كوخ وذلك إلى غاية ١١ ديسمبر ١٩٩٧ كما أنه خلال هذه السنة تم تسليم إلا ٤٧٠ مسكنا ريفيا و٢٣٠٦ مسكنا حضريا للمواطنين عبر كل بلديات ولاية سكيكدة، وفي الحقيقة إن هذا الرقم يعد قليلا جدا لا يوازي نسبة النمو والزيادة السكانية والاحتياجات الحقيقية، مع العلم فإنه إلى غاية شهر ديسمبر ١٩٩٨ تتواجد عبر مختلف بلديات سكيكدة حوالي ٥٥٢٢ مسكنا جاهزا غير مستغل بسبب التماطل في توزيعها من طرف البلديات مما فتح المجال لتحويل هذه السكنات إلى أماكن لبعض الآفات الاجتماعية بالإضافة إلى تعرضها لسرقة أجهزتها المتمثلة في الأبواب والنوافذ وأنابيب الترصيص وقد خصص ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري مبلغ ٨٠٠ مليون سنتيم للقيام بحراستها **(مص، ١٩٩٩، ٠٢).**

كما نجد عدد المنازل المشتركة في الغاز تقدر ٢٩٧٤٣ منزل من بينها ٥٥٤ منزل مزود سنة ١٩٩٧، وأن عدد المساكن المزودة بالكهرباء عبر كافة أنحاء ولاية سكيكدة تقدر ١٣١١٩٣ منزل منها ٣٨٩٥٢ منزل ريفي أي بنسبة إجمالية على مستوى ولاية سكيكدة تقدر ٩٥,١٧٪ منها ٨٦,٢٧٪ ريفي، ويقدر عدد المنازل المزودة بالماء الشروب في ولاية سكيكدة ٦٠٨١١ مسكن أي بنسبة تزويد تقدر ٧٧٪ من مجموع المساكن داخل ولاية سكيكدة **(تقرير مديرية البناء والتعمير، ١٩٩٧، ٠٣-٠٧).**

٩-مجال النقل والاتصال:

يوجد في ولاية سكيكدة شبكة طرق معبدة تقدر ٢٥٧٥,٦١٤ كم منها ٣٢٠,٩٥ كم من الطرق الوطنية و٥٧٧,٢٧٤ كم من الطرق الولائية نجد منها حوالي ٩٠ كم في حالة جيدة ونجد منها ٢١٦ كم في حالة متوسطة و٢٧١ كم في حالة سيئة **(مديرية الأشغال العمومية، ١٩٩٨، ٠٢-٠٣)** وأيضا ١٦٦٧,٧٥٠ كم من الطرق البلدية،

كذلك يوجد الكثير من المشاريع لإنجاز الطرق وترميمها لم تنطلق وذلك بسبب نقص الاعتمادات المالية التي حالت دون إنجازها، كما أن هناك عدة مشاريع على الورق تعتبر منتهية في حقيقة الأمر عكس ذلك وهذا من أكبر المعوقات التي تحد من فاعلية التنمية المحلية، بالإضافة إلى وجود خط سكة حديدية تربط بين قسنطينة وسكيكدة وبين سكيكدة وعنابة طولها ١٣٨,٧٠٠ كم منها ٣٩,٥٧٤ كم مزدوج، والملاحظ هو عدم استغلال هذا النوع من الطرق استغلالا جيدا **(تقرير مديرية النقل والاتصال (أ) ١٩٩٧، ٠٣-٠٤).**

ويوجد عبر ولاية سكيكدة ٦ مراكز هاتفية سعتها ٣٤٨١٩ خط، ويقدر عدد المشتركين ٢٧٥٤٦ مشترك منها ٢٦٥٠٨ هاتف آلي وكذلك ١٠٣٨ يدوي، كما يوجد في ولاية سكيكدة ٤٦ قاعة كاملة النشاط و١٨ قاعة توزيع و٣١ وكالة بريدية واثنان من الشبابيك الملحقة، كما تقدر الكثافة الهاتفية بخط واحد لكل ٣٣,٢ ساكن.

كما توجد في ولاية سكيكدة ١١٨١ سيارة أجرة و١٦٦ حافلة و١٠٠ باس صغير وكذلك ١٢٤ حافلة صغيرة ١٧٢ شاحنة مهنية و٧١١ سيارة خفيفة، وأغلب هذه السيارات تفوق العشر سنوات مع العلم أن هناك حوالي ٣٨ خط نقل غير مشغل على مستوى ولاية سكيكدة **(تقرير مديرية النقل والاتصال (أ)، ١٩٩٧، ٠٢-٠٨).**

أما بالنسبة إلى النقل الريفي فإن هذا النوع من النقل رغم أنه يكتسي أهمية كبيرة في مخطط النقل بولاية سكيكدة لأنه يعمل على فك العزلة وربط المناطق الريفية بالبلديات ثم الدوائر وبالتالي حركة إضافية في حركة المواطنين بين الأرياف والمدن، فهو حاليا منعدم تماما **(تقرير مديرية النقل والاتصال (ب)، ١٩٩٨، ٠٥)** فهناك عزلة خانقة يعيشها الريفيين في ولاية سكيكدة وهذا ما جعل مديرية النقل تسعى إلى بعث هذا القطاع الحيوي الذي تعود فوائده بالدرجة الأولى على تطوير التنمية المحلية، وذلك بالبحث عن المتعاونين والجمعيات المحلية قصد تحسين وتوجيه المشتغلين في النقل إلى الاستثمار في مثل هذا النوع.

كما يوجد بولاية سكيكدة ميناء وبالضبط في بلدية سكيكدة (مجتمع في حالة تضامن) تصدر من خلاله السلع إلى الخارج على مختلف أنواعها **(تقرير اللجان"المجلس الشعبي الولائي".١٩٩٨. ٠٧)**

بما فيها السائلة والصلبة بمجموع ١٦٨٣٣٦٤١ طن سنويا بالإضافة إلى بعض المنتوجات الغازية، ويستقبل حوالي ١١٧٢٩٢٧ طن من السلع المستوردة، كما يرتبط ميناء سكيكدة بعدة مناطق عبر العالم من خلال الاستيراد والتصدير وهي دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية، وأوروبا الشرقية وإفريقيا الشرقية والغربية والشرق الأوسط، والشرق الأقصى وآسيا، وبعض الدول الاسكندنافية الأخرى، كما تتم هذه

العملية في ميناء سكيكدة عبر حركة ملاحية من السفن الداخلة والخارجة تقدر ٢١٣١ سفينة في السنة مع العلم أن أغلب الصادرات من المنتوجات إلى الخارج متمثلة في المنتوجات البترولية والغازية، كما سجل ميناء سكيكدة عبور ٣٨٣٥٦٦ مسافر بواسطة ٤٤ مركب للمسافرين -٤٤ رحلة بحرية- **(تقرير مديرية النقل والاتصال (أ)، ١٩٩٧، ٠٤-٠٨).**

١٠-المجال الزراعي:

يوجد في ولاية سكيكدة ١٣٨٧٨,٥ هكتار مخصصة للزراعية المسقية منها ٢٣٤٠,٥٠ هكتار مخصصة للزراعة المثمرة و٥٧٩٣ هكتار مخصصة للزراعة البقولية و٥٧٢٤ هكتار مخصصة للزراعة الصناعية و٢١ هكتار للكروم، ويوجد في ولاية سكيكدة ٢٦٢٨١ هكتار مخصصة للإنتاج ٢٩٥٨٢٥ قنطار من القمح الصلب و٣٦٩٨ هكتار مخصصة لإنتاج ٥٩٥٦٦ قنطار من القمح اللين، وكذلك ٦٠٣٢ هكتار مخصصة لإنتاج ٥٠٠٠٨ قنطار من الشعير و٥٢٢ هكتار مخصصة لإنتاج ٢٢٠٢٢ قنطار من الخرطال يبلغ في النهاية الإنتاج الزراعي في هذه المحاصيل ٤٠٨٢٢١ قنطار في مساحة تقدر ٣٦٥٣٣ قنطار أي بمردود ١١,٥ قنطار/هكتار تقريبا وهذا يعد ضعيفا لكون الكثير من الفلاحين لا يعتمدون الطرق العلمية في زراعة الأرض وعدم احترام أوقات الزرع، بالإضافة إلى البذور الرديئة المستخدمة.

كما يوجد حوالي ٨١٠٠ هكتار مخصصة لإنتاج ٧٤٠٠٠٠ قنطار من الطماطم الصناعية وكذلك ١٩٧ هكتار مخصصة لإنتاج ١٣٥٦ قنطار من التبغ، كما يوجد ٤٤٥٧ هكتار من أشجار الزيتون و٢١٩,٥ هكتار من الحمضيات و١٤١,٥ هكتار من التين وأيضا ٣٣٢٠,٥ هكتار من الأشجار الأخرى المثمرة كالخوخ والإيجاص مثلا لتصبح مساحة الأشجار المثمرة في ولاية سكيكدة حوالي ١٠١١٤,٥ هكتار.

ويقدر إنتاج ولاية سكيكدة من اللحوم البيضاء ٦٧٢٦٤ قنطار، وحوالي ٣٥٩٧٣,٢٦٧ قنطار من اللحوم الحمراء وحوالي ٧٥١٩٧×١٠^{3} من البيض وحوالي ٦٨٨٣ قنطار من العسل وكذلك ٤٢٨٩٠٠٠٣ لتر من الحليب بالإضافة إلى ١٣٨٣٨ كغ من الصوف.

كما يوجد في ولاية سكيكدة حوالي ١٤٠٢٧١ رأس من الأغنام منها ٦٧٩٠٨ رأس من النعاج وحوالي ٩٢٣٧٧ رأس من الأبقار منها ٤٤٧٩٦ بقرة حلوب، وكذلك ٥٠٨١٣ رأس من الماعز، كما توجد على مستوى الولاية ١٢١ مدجنة للدجاج الأحمر بسعة ٢٠٩١٧٠٠ رأس وأيضا ٦٦٩ مدجنة للدجاج الأبيض بسعة ٥٧٣٨٠٠ رأس، مع العلم أن هذه المداجن أصبحت لا تعمل بالكيفية التي تلبي حاجيات المواطن، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف مواد تغذية الدواجن والأدوية المخصصة لها، بالإضافة إلى نوعية الدواجن غير الجيدة التي تكلف في بعض الحالات خسائر كبيرة مما جعل الكثير من الفلاحين يتخلون عن تربية الدواجن.

أما بالنسبة للعتاد الفلاحي المستعمل في ولاية سكيكدة. فهناك حوالي ٢٨٦٨ آلة عتاد الجر وحوالي ٥٨٣٠ آلة عتاد للحرث، وأيضا ١٤٤٣ آلة عتاد للحصاد وحوالي ٤٠٥١ آلة عتاد للنقل الفلاحي.

وحوالي ١٨٨٢ آلة عتاد فلاحي خاصة بالتطهير، والملاحظ على هذا العتاد هو أن نصف العتاد تقريبا يعد قديما بالإضافة إلى العطب الذي لحقه حيث نجد الفلاحين في موسم الحرث والحصاد يفتقدون كثيرا إلى آلات الحرث والحصاد وهذا ما يترتب عنه خسارة كبيرة في المنتوج خلال كل موسم فلاحي بالإضافة إلى أن معظم هذا العتاد يعاني الإهمال وعدم الصيانة كما أنه في بعض البلديات لا نجد ولو آلة واحدة للحصاد وهذا ما يجعل الرقم ١٤٤٣ غير صحيح.

كما نجد أيضا في ولاية سكيكدة حوالي ٣٥٣١ هكتار مخصصة لإنتاج قنطار من البطاطا وكذلك ٣٤٤ هكتار مخصصة لإنتاج ٣٧٥٧٠ قنطار من الجزر وحوالي ٢٧٢٩ هكتار مخصصة لإنتاج ٣٧٦٩٢٠ قنطار من البصل وحوالي ١٥٥٤,٥ هكتار مخصصة لإنتاج ٢١٧٤٦٠ قنطار من البطيخ بالإضافة إلى ٥٧ هكتار مخصصة لإنتاج ٢٣٢١ من الخرشف.

والملاحظ أيضا في ولاية سكيكدة أن ثروة الغابات التي كان بإمكانها أن تساهم ولو بنسبة قليلة في تدعيم التنمية المحلية لم تتمكن من ذلك وهذا من خلال تدهورها نتيجة الحرائق الكثيرة حيث سجل نشوب ١٥٤ حريق في كامل تراب الولاية سنة ١٩٩٨ وأتت على مساحة ١٩٩٧,٢٥ هكتار من بينها ٤٨٥,٥٥ هكتار من الغابات وحوالي ٤٥٨,٢٠ هكتار من الأحراش وأيضا ٧٥,٥٠ هكتار من السهوب، مع العلم أنه خلال العشر سنوات الأخيرة فقط أهلكت الحرائق حوالي ٦٨٥٥,٢٥ من الغابات والأحراش والسهوب أي بمعدل ٦٨٥,٥٢ هكتار سنويا

(تقرير مديرية المصالح الفلاحية، ١٩٩٧، ٠٣-١٣).

وإلى جانب هذه المؤشرات التي لا ترقى بالمجال الفلاحي إلى المستوى المطلوب فإن أعدادا كثيرة من الفلاحين يعانون من تماطل البنوك، (كبنك التنمية المحلية وبنك التنمية الريفية) حول دراسة الملفات الخاصة بالقروض الفلاحية للموسم الفلاحي ٩٨-٩٩ وحسب الرسالة التي بعثت بها الغرفة الفلاحية والتنمية الريفية بسكيكدة فإن هذه الملفات تدرس منذ شهر أكتوبر ٩٨ إلى غاية مارس ١٩٩٩، وتأخر هذه القروض من شأنها أن تصبح بدون منفعة لأن الموسم الفلاحي لم يبق عليه إلا القليل وتخص هذه الملفات المكدسة الحروش وبني ولبان وهذا ما جعل الكثير من الفلاحين بسكيكدة مؤخرا يلجئون إلى بيع ممتلكاتهم وحلي نسائهم من أجل تسديد مستحقات البذور التي وزعت عليهم من طرف (أونابسا) بسبب حلول آجال الدفع من جهة وإجبارهم من طرف المحضر القضائي من جهة أخرى **(م ف، ١٩٩٩، ٠٣).**

١١-المجال الصناعي:

توجد في ولاية سكيكدة ٣ مناطق صناعية منظمة متفاوتة في درجة التصنيع، فالأولى تتمثل في المنطقة البتروكيماوية بسكيكدة بمساحة ١٢٠٠ هكتار مهنية تتكون من ١٢ منشأة مهنية ضخمة والثانية بديار الزيتون بعزابة مساحتها المهنية ٢,٥ هكتار بها ٥٠ منشأة ليست ضخمة والمنطقة الثالثة توجد بالقل توجد ٢٣ منشأة مهنية كذلك ليست ضخمة، بالإضافة إلى بعض المناطق الصناعية غير المنظمة موجودة في عدة بلديات عبر ولاية سكيكدة كعزابة والحروش، كما يوجد في ولاية سكيكدة مركب لتمييع الغاز الطبيعي ينتج حوالي ٦٦٣٣٣٤٣ م^3 من الغاز الطبيعي المكرر وحوالي ٤٢١٠٧٩ طن من غاز الإيثان والبروبان والبيطان والنفطال، ويوجد مركب للمواد البلاستيكية ينتج سنويا حوالي ٣٧٤١٩٠ طن من غاز الاثيلين وغاز متعدد الاثيلين وكذلك إنتاج ١٠٨٩٠ طن من المنتوجات الأخرى والصودا السائل والصودا الجامد والهيبوكلوريث، أما مركب تكرير البترول فينتج سنويا ١٣٧٠٢٥١٥ طن من غاز بروبان مكرر والوقود والزفت والعطور، كما تنتج وحدة الغاز الصناعي ٥٨٦٤٦٩٠٠ طن من غاز الأكسجين السائل والآزوت السائل والارغون السائل أما بالنسبة إلى وحدة نفطال فإنها تنتج حوالي ١٢٥٦٦٧ م^3 من الوقود وكذلك ٢٦٣١٢٢٥ طن من غاز البوتاسيوم والزيوت والزفت.

أما مؤسسة مواد التنظيف فتنتج ٣٢٢٢ طن من مواد التنظيف، كما توجد أيضا مؤسسة وحدة نقل الشرق للبترول والغاز تقوم بنقل حوالي ١٥٥٨٢١٥٦ طن من النفط الخام وحوالي ٩٦٨٤٣٨١٠٠٠ م^3 من الغاز الطبيعي.

أما بالنسبة للصناعات التقليدية فيوجد في ولاية سكيكدة مؤسسة الاسمنت بحجر السود بعزابة تنتج سنويا ٤٨٢٧٦٧ طن من الاسمنت، كما توجد مؤسسة المواد الحمراء بالشرق تنتج ٢٤٨٣٣ طن من الآجر وتوجد المؤسسة الوطنية للزئبق بعزابة والتي تنتج ١٢٤٢٤٠ وحدة إنتاج سنويا، كما تنتج المؤسسة الوطنية للجبس ٢٨٢٢٦٨ طن من الجبس وأيضا توجد المؤسسة الوطنية التي تنتج ١٢٩٦٢٢ متر مكعب من قطع الرخام الأرضية وحوالي ٤٤٣٨ كغ من التحف الرخامية وكذلك ٣٠٥٤ طن من حصى الرخام.

أما بالنسبة إلى الصناعات الخفيفة فيوجد في ولاية سكيكدة عدة مؤسسات منها المؤسسة الوطنية للنجارة العامة بسكيكدة التي يبلغ إنتاجها المحقق ٢٣٧٢٠ م^2 وكذلك توجد المؤسسة الوطنية لصناعة الفلين بالقل تنتج الأقفال وبعض المنتوجات الأخرى، أما بالنسبة إلى مؤسسة الرياض بالحروش فإنها تنتج سنويا ٥٥٤٦٢٤ كغ من السميد و٨٤٧١٦ كغ من الفرينة وكذلك ٣٠٣١١ كغ من العجائن وأيضا ٧٦٥٩ كغ من الكسكس، أما بالنسبة لمؤسسة الرياض سكيكدة فيبلغ إنتاجها من الفرينة ٢٤١٤٦٦ كيس وكذلك ٧٢١٧٢ كيس من العجائن الغذائية ويوجد أيضا عدة مؤسسات أخرى

لإنتاج عصير الحوامض والمعجون والطماطم مثل المؤسسة الوطنية للعصير برمضان جمال التي تنتج ٥١٨٨ طن من الطماطم، بالإضافة إلى ثلاثة مصانع أخرى لإنتاج الطماطم وتعليبها في ولاية سكيكدة وعدة محاجر.
والذي يلاحظ على هذا القطاع بصفة عامة هو ضعف التصنيع وعدم قدرة هذا القطاع على توفير الحاجات الكافية للمواطن مع العلم أن كثيرا من المصانع لقد ساهمت في التلوث بدرجة كبيرة مما أدى إلى انتشار الأمراض المزمنة وكذلك تأثيرها على الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى أن معظم المؤسسات المذكورة لم تبلغ طاقة إنتاجها الكاملة، حيث لم يتجاوز مركب الغاز الطبيعي ٦٠,٦٪ من طاقته، ولم يتجاوز مركب المواد البلاستيكية ٧٢,٨٠٪ من طاقته ولم

يتجاوز مركب تكرير البترول ٥٠٪ من طاقته الإنتاجية، ولم تتجاوز وحدة الغاز الصناعي ٨١,١٥٪ من طاقتها الإنتاجية، كما لم تتجاوز مؤسسة مواد التنظيف ١٦٪ من طاقتها، ولم تتجاوز وحدة نقل الشرق للبترول ٧٨٪ من طاقتها، كما أن مصنع الاسمنت لم تتعد طاقته الإنتاجية ٥٢,٩٨٪، ولم تتجاوز طاقة الإنتاج لمؤسسة المواد الحمراء ٦٢٪ أما مصنع الزئبق بعزابة فلم تتجاوز طاقته الإنتاجية ٩٣٪، أما مؤسسة الزئبق بالغدير فلم تتجاوز طاقتها الإنتاجية ٤١٪، كما لم تتجاوز الشركة الوطنية للرخام ٧٤٪ أما بالنسبة للمؤسسة الوطنية للنجارة بالقل فإن لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية ٣٠٪ ولم تتجاوز المؤسسة الوطنية للنجارة بسكيكدة ٣٩٪ من طاقتها الإنتاجية، كما لم تتجاوز المؤسسة الوطنية لصناعة الفلين ٤٤,٤٠٪ من طاقتها الإنتاجية، كما لم تتجاوز مؤسسة الرياض بالحروش ٣٩٪ من طاقتها الإنتاجية، ولم تتعد مؤسسة الرياض بسكيكدة ٧٧٪ من طاقتها الإنتاجية، كما أن مؤسسة العصير برمضان جمال كذلك لا تتجاوز ٨٦٪ من طاقتها الإنتاجية **(تقرير مديرية المناجم والصناعة، ١٩٩٧، ٠٣-١٢)** ويرجع هذا إلى عدم الاهتمام وقلة المواد الصناعية بالإضافة إلى ضعف التسيير من جهة وضعف النوعية وعدم مطابقة الكثير من المنتوجات للمواصفات العالمية من جهة أخرى مما يسهل غزوها من طرف المنتوج الأجنبي وخاصة في ظل تحرير التجارة واقتصاد السوق.

خلاصة:

من خلال عرض موضوع هذه الورقة البحثية تبين أن ولاية سكيكدة منذ تأسيسها كانت مستهدفة باستمرار في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، منذ الفينيقيين والرومان حتى الاستعمار الفرنسي، مما أثر على كل فرص التنمية سلبيا في جميع مجالات التنمية المحلية ، مما انعكس سلبيا مع مرور الزمن على تطورها وتقدمها.
كما أن ولاية سكيكدة أيضا بعد الاستقلال لم تنل حصتها الحقيقية من برامج التنمية المحلية، وهذا ما نتج عنه تأخر التنمية وسيطرة كل العوامل غير الوظيفية على أنماط وقوى الإنتاج وإعادة الإنتاج داخل الأرياف والتجمعات السكنية المحرومة حيث استفادت سكيكدة من برامج التنمية المحلية بصفة فعلية عندما أصبحت ولاية، ولكن جاءت هذه الاستفادة متأخرة، وأن الذي يفسر ذلك هو أن هناك كثيرا من الحاجيات الحقيقية مازال يفتقدها المواطن، ويظهر هذا أكثر من خلال تحليل وتقسيم حصيلة التراكم التنموي المحلي عبر كافة برامج التنمية المحلية داخل هذا المجتمع المحلي موضوع الدراسة.
وهذا ما أدى في النهاية الى تأخر فرص الاقلاع التنموي الفعلي في جميع مجالات التنمية المحلية في كل بلديات ولاية سكيكدة ، مما جعلها غير قادرة على تصحيح اختلالاتها التنموية خلال قرابة أربعة عقود من الزمن.

المراجع

١- MOHAMED SADEK MESSIKH: HISTOIRE ANCIENNE ET CONTENPORAINE LANTIQUE RUSCADE ENTRE PRISE ALGERIENNE DE PRESS (UNITE BEN BOULALD) 1996

٢- نفس المرجع السابق

٣- محمد الخالدي: سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي، الجزء الرابع، دون طبعة، دار الفكر (الجزائر) ١٩٨٣

٤- (MOHAMED SADEK MESSIKH) مرجع سبق ذكره

٥- السيد الحسيني: التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٢

٦- (REVIEW) LORENDAHL BENHGT: NEW COOPERATIVES AND LOCAL DEVLOPMENT (.A STUDY OF CASES IN JAMTLAND. SWEDEN) JOURNAL OF RURAL STUDY VOL 12 NO: 2. PP143-150 1996

٧- تقرير وكالة الأنباء الجزائرية، ولايات في تطور، من إعداد كمال بن ديميراد وبشير بولقرون، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٩

٨- تقرير حصيلة عملية تطهير المؤسسات المحلية ونتائج خوصصة المؤسسات المحلية بولاية سكيكدة لسنة ١٩٩٨

٩- تقرير مديرية الصحة والسكان لولاية سكيكدة (أ)، ١٩٩٧

١٠- نفس المرجع السابق

١١- تقرير مديرية الصحة والسكان لولاية سكيكدة (ب)، ١٩٩٨

١٢- تقرير مديرية الشغل لولاية سكيكدة، ١٩٩٧

١٣- نفس المرجع السابق

١٤- تقرير مديرية التربية، ١٩٩٧

١٥- تقرير مديرية الصحة والسكان (أ): مرجع سبق ذكره

١٦- تقرير مديرية الصحة والسكان (ب): مرجع سبق ذكره

١٧- تقرير مديرية الحماية الاجتماعية لولاية سكيكدة، ١٩٩٧

١٨- تقرير مديرية السياحة لولاية سكيكدة، ١٩٩٧

١٩- م. ص: التماطل في توزيع السكنات (٥٥٢١ مسكنا جاهزا غير مستغل بسبب التماطل في توزيعها من طرف البلديات وتخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون لحراستها سنويا) جريدة الخبر ١٠ جوان ١٩٩٩ العدد ٢٦٨٥

٢٠- تقرير مديرية البناء والتعمير لولاية سكيكدة، ١٩٩٧

٢١- تقرير مديرية الأشغال العمومية لولاية سكيكدة، ١٩٩٨

٢٢- تقرير مديرية النقل والاتصال لولاية سكيكدة (أ)، ١٩٩٧

٢٣- نفس المرجع السابق

٢٤- تقرير مديرية النقل والاتصال لولاية سكيكدة (ب)، ١٩٩٨

٢٥- تقرير اللجان (المجلس الشعبي الولائي) لولاية سكيكدة، ١٩٩٨

٢٦- تقرير مديرية النقل والاتصال (أ): مرجع سبق ذكره

٢٧- تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة، ١٩٩٨
٢٨- م. ف: الفلاحون بولاية سكيكدة يلجؤون إلى بيع ممتلكاتهم وحلي نسائهم من أجل تسديد مستحقات البذور، جريدة الخبر ٢٥ مارس ١٩٩٩ العدد
٢٩- تقرير مديرية المناجم والصناعة لولاية سكيكدة، ١٩٩٧